

منظمة التحرير الفلسطينية

تقييم التجربة وإعادة البناء



تحرير

د. محسن محمد صالح

المشاركون

حلمي موسى
صقر أبو فخر
د. محمد السيد سعيد
نافذ أبو حسنة

د. أنور أبو طه
شفيق الحوت
د. محسن محمد صالح
منير شفيق

أسامة حمدان
سهيل الناطور
فتحي أبو العدرات
مروان عبد العال

أ.د. أحمد سعيد نوفل
د. سلمان أبو ستة
أ.د. عبد الله الأشعل
محمد تيسير الخطيب



الورقة العاشرة

منظمة التحرير وإدارة العلاقات الفلسطينية العربية

د. محمد السيد سعيد⁴⁴

مقدمة:

تنطلق هذه الورقة من الاعتقاد بأن القضية الفلسطينية هي بالفعل قضية العرب الجماعية، وهي ملك لجميع الشعوب العربية والإسلامية. غير أن ترجمة هذا المبدأ العام لم تكن ناجحة أو فعالة في الواقع، وفيما يتعلق بإدارة العلاقات الفلسطينية العربية.

وتناقش هذه الورقة أولاً مفارقات العلاقات العربية الفلسطينية، وتؤكد أهمية التمييز والفرز الدقيق بين نماذج الإدارة السلبية وتلك الخلاقة للعلاقة بين منظمة التحرير والسياسات العربية، وأخيراً تضع نموذجاً عاماً لبناء علاقة مستقبلية أكثر مواتاة للنضال الوطني الفلسطيني، وتستنتج أن تطبيق هذا النموذج مشروط إلى حد كبير بإعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية ذاتها في سياق عالمي وعربي جديد.

أولاً: مفارقات العلاقات الفلسطينية العربية:

هل تستحق الساحة السياسية العربية أن تكون المجال الرئيسي للسياسة الخارجية أو للنضال الفلسطيني خارج الأرض المحتلة؟ نبدأ بهذه الصياغة الفظة وشديدة الخشونة للسؤال لأن الواقع العربي الراهن يصدمننا بعدد من المعطيات والمفارقات على الأقل بالمقارنة مع الساحة العالمية باتساعها والساحتين الأوروبية والأمريكية على وجه الخصوص.

(44) خبير استراتيجي مصري، نائب مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام - القاهرة.

وربما نبدأ أيضاً بوضع السؤال في سياق المفارقة الرئيسية التي يجب على أي باحث جاد أن يفهمها جيداً.

تتشكل هذه المفارقة من حقيقتين متعارضتين: الأولى أن العلاقة الفلسطينية العربية ليست فقط عضوية بل هي علاقة تماهي على الأقل من حيث معطيات الهوية، ومن حيث الارتباط الاستراتيجي المتبادل بين الأمن الوطني والقومي العربي من ناحية، والقضية الفلسطينية من ناحية أخرى. أما الحقيقة الثانية فهي أن النضال الوطني الفلسطيني واجه في أكثر البلاد العربية حصاراً أشد، وبطشاً أعظم مما واجهه حتى داخل إسرائيل ذاتها، وبكل تأكيد أشد مما فرض عليه في العالم الخارجي وخاصة أوروبا وأمريكا.

يُحرَم المواطنون الفلسطينيون من فرص التعبير عن ذاتهم بحرية في غالبية - إن لم يكن كل - البلاد العربية، وتُفرض عليهم أنظمة أمنية صارمة تكبلهم تماماً من الناحية السياسية، وتشوه بشده علاقاتهم بالمجتمع العربي المحيط بهم. ومن البديهي أنها تفرض على النضال السياسي الفلسطيني قيوداً أشد صرامة وعتفاً مما هو مفروض على المجتمع الفلسطيني المقيم بضيافة مختلف البلاد العربية.

غير أن هذه القيود الصارمة والقمعية ليست حكراً على المجتمع الفلسطيني وقواه المناضلة في البلاد العربية، بل عانت الشعوب العربية ذاتها من تلك القيود ومن الممارسات الباطشة لنظم الحكم العربية. وقد أدى هذا الواقع تاريخياً إلى ضعف الإسناد الشعبي العربي للحركة الوطنية الفلسطينية وحصر هذا الإسناد في الحدود التي تريدها مختلف النظم في كل مرحلة أو لحظة بعينها. وظهر هذا الضعف بصورة كارثية منذ الغزو الإسرائيلي للبنان، والذي استهدف توجيه ضربة قاصمة للنضال الوطني الفلسطيني، حيث لم تخرج مظاهرة عربية واحدة تضاهي المظاهرات الكبيرة التي وقعت داخل إسرائيل ذاتها.

ويجب في الواقع أن نفهم هذه المفارقة لا بصورة ميتافيزيقية، أو كتعبير عن تناقض أصيل مع النضال الفلسطيني، وإنما كجزء لا يتجزأ من التطور التاريخي لنظم الحكم العربية وانعكاس هذا التطور على الموقف من النضال السياسي الفلسطيني، أو في الحقيقة على الموقف من مفهوم النضال ذاته وخاصة النضال الشعبي المفتوح. فدولة ما

بعد الاستقلال صادرت جميع صور النضال الشعبي وأجهضت أو سيطرت على جميع مؤسسات الفعل الجماعي المستقل للجماهير العربية. وواجهت النضال الفلسطيني المباشر بقدر لا بأس به من الخشونة بسبب خشيتها من امتداد عدوى النضال الفلسطيني إلى الجماهير العربية. وبينما توقع الثوريون العرب أن يعمل النضال الوطني الفلسطيني كشرارة للنضال الشعبي العربي في كل مكان، وقع العكس إلى حد كبير، حيث امتدت الهيمنة البيروقراطية والتسلطية الرائجة في العالم العربي إلى حقل النضال الفلسطيني، وبالذات داخل هياكل منظمة التحرير ذاتها.

وعلى الدرجة نفسها من الأهمية يمكن القول أيضاً أن تشوهات عميقة ومفارقات أشد وطأة وتوتراً قد نشأت في مستوى العلاقات الفلسطينية العربية، وبصورة خاصة على المستويات الرسمية، خلال المراحل الأخيرة.

ويمكن أن نصنف هذه المفارقات إلى مستويات متعددة. لم تقع المسؤولية دائماً على النظم العربية وحدها، بل يتحمل الجانب الفلسطيني جانباً من هذه المسؤولية. وربما يكون النموذج الأكثر شيوعاً وضرراً هو الزج بالفلسطينيين في الخلافات والنزاعات بين الدول العربية، وهو ما وصل إلى قمته وأسوأ تعبيراته في أزمات الخليج. وحتى الآن يتحمل النضال الفلسطيني والشعب الفلسطيني نفسه بعض النتائج المدمرة للانطباع السائد بأن الفلسطينيين كجماعة وطنية أو منظمة التحرير، باعتبارها الإطار النضالي للشعب الفلسطيني، قد أخذ جانب هذا الطرف أو ذاك في الأزمات والصراعات العربية - العربية أو الصراعات العربية مع دول الجوار الإقليمي وخاصة إيران. وما زالت آثار هذه النتائج والتصرفات والمرارات واضحة في الأعمال الانتقامية التي اتخذت ضد المنظمة والفلسطينيين عموماً في الكويت خلال التسعينات، والعراق في الوقت الحالي.

أما النموذج الثاني فهو الزج بالفلسطينيين بالمنظمة في أتون الصراعات المحلية والحروب الأهلية في عدد من الدول العربية. ولا شك أن أسوأ تعبيرات هذا النموذج وقعت في لبنان، وبدرجة أقل في الأردن. ودفع النضال الفلسطيني ثمناً باهظاً لهذه المفارقة التي فرضت عليه غالباً ضد إرادته. وعلى أي حال كان الثمن المدفوع فلسطينياً لقاء هذه الحالة المؤلمة أشد وأعلى مما تعين على الحركة الوطنية الفلسطينية أن تدفعه لقاء نضالها المباشر ضد إسرائيل ذاتها.

أما النموذج الثالث لهذه المفارقات فيتعلق بإدارة الخلافات المشروعة حول مسارات الصراع العربي الإسرائيلي أو طرائق وأساليب تسويته. وهنا يمكننا أن ندرج الخلافات مع القاهرة بمناسبة زيارة القدس وكامب ديفيد الأولى، ومع دمشق بمناسبة كثيرة مثل دخول القوات السورية لبنان عام 1976 أو توقيع اتفاق أوسلو 1993. وبوجه عام افتقدت الثقافة السياسية العربية بما في ذلك الثقافة السياسية الفلسطينية خبرات مناسبة في إدارة النزاعات الفكرية والسياسية بصورة إيجابية وسلمية حفاظاً على أفق التحالف الاستراتيجي. وهنا أيضاً دفعت المنظمة والنضال الوطني الفلسطيني ثمناً كبيراً بدءاً بتعميق الخلافات والتناقضات الايديولوجية والسياسية بين الفصائل الفلسطينية ذاتها، والتي ارتبط بعضها بنظم عربية متباينة وأحياناً متصارعة، وصولاً إلى محاولات إلغاء الوجود الفلسطيني سياسياً وعسكرياً، وأحياناً بشرياً أيضاً، فضلاً عن التكلفة الماثلة في الحرمان من حقوق إنسانية أساسية ولا غنى عنها. ومثل إصرار بعض النظم العربية وخاصة ذات الايديولوجيات القومية على تتبع النضال الفلسطيني أشد حلقات النضال الفلسطيني الحديث مأساوية وتكلفة، ووصل الأمر في بعض الحالات مثل العلاقة مع ليبيا إلى حد العبث الكامل.

ولا شك أنه كانت هناك نماذج أخرى سلبية، وإن كنا نكتفي بهذه النماذج في السياق الحالي. لقد أدى الأثر التراكمي لسلاسل الأزمات التي ضربت العلاقات الفلسطينية العربية إلى فرض طوق عجيب من العزلة والشعور بالوحدة أو بالحصار على الشعب الفلسطيني ككل، وبالتأكيد على نضاله السياسي، بصوره ومستوياته المختلفة بما فيها الوجود والتمثيل الرسمي لمنظمة التحرير حيثما كان وما يزال مسموحاً به.

وبوجه عام كان من الممكن أن يكتفي الباحثون بالتعبير بأسى عن واقع العزلة المفروض على النضال الفلسطيني باعتباره حالة نضال وطني متأخرة وشديدة الخصوصية، لولا أن التجربة فتحت آفاقاً أخرى بالمقارنة مع الأفق العربي. فالنضال الفلسطيني المباشر وغير المباشر في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية حقق عائداً أعلى بكثير مما تحقق في الساحة العربية، وبالرغم من الحرب المنظمة والهائلة التي تشنها الحركة الصهيونية واللوبيات الإسرائيلية وأنصارها في العالم الغربي كله. ويمكننا بقياس المؤشرات السياسية أن نثبت أن العائد الحقيقي للنضال الفلسطيني والمؤيد له في العالم الغربي كان أعظم منه في العالم العربي. وبكل بساطة يمكن القول بأن النضال الفلسطيني



يحقق عائداً أفضل بكثير في المجتمعات الديمقراطية عما يحققه في الدول التسلطية والبوليسية. وأمكن في سياق الانتفاضة أن ينتقل الفلسطينيون لأول مرة إلى الهجوم حتى في الساحة الأمريكية ذاتها (حملة نزع الاستثمارات من إسرائيل في الجامعات الأمريكية مثلاً). واليوم أمكن إنهاء أسطورة إسرائيل اللطيفة والديمقراطية في أذهان ملايين من الأوروبيين والأمريكيين، واليوم يعلم هؤلاء بصورة أفضل الطبيعة الحقيقية والعنصرية لدولة إسرائيل. وحتى في المنطقة العربية كان العائد في البلاد العربية التي حققت إنجازاً ديمقراطياً أفضل، مثل المغرب ومصر مثلاً أو حينما تحقق تقدم ديمقراطي ولو في قطاع بعينه من قطاعات الحياة الاجتماعية، مثل الفضاء الإلكتروني والإعلام التلفازي بالمقارنة بالصحافة المطبوعة المحلية.

ولكن هل تؤدي بنا هذه المقارنات إلى إهمال العمل وسط الجماهير العربية أو إهمال الإسناد العربي للقضية الفلسطينية؟ بالطبع لا بد أن تكون الإجابة بالسلب. إذ لا يملك النضال الفلسطيني رفاهية الاختيار بين الساحات المختلفة، ولا يملك بالأخص التفريط في الساحة الجماهيرية العربية ولا الساحة العربية عموماً بمستوييها الرسمي والشعبي. ويجب أن يضع النضال الفلسطيني أهدافاً طموحة من خلال نماذج فعالة وبناءة لتنسيج العلاقات مع الشعوب العربية وحتى الحكومات العربية. وهذا هو ما نعالجه في القسم التالي من هذه الورقة.

ثانياً: الإدارة الفلسطينية للعلاقات مع العالم العربي:

كيف تدير إذن منظمة التحرير الفلسطينية علاقاتها مع العالم العربي؟ البداية السليمة هي أن تبدأ منظمة التحرير بتعريف نفسها: مهمتها وطبيعتها واستراتيجيتها لكسب الصراع مع العدو الصهيوني، ومن ذلك تعرج إلى دراسة إرث العلاقات مع العالم العربي، وتقرر تصحيحه وإعادة تسيير هذه العلاقات على ضوء المنهجية والاستراتيجية التي تأخذ بها.

فلا يمكن تصحيح العلاقات مع العالم العربي رسمياً وشعبياً إلا إذا استقرت المنظمة على تعريف ذاتها ودورها وتكوينها ومسؤولياتها في حقل النضال الفلسطيني، كما لا يمكن أن تصحح هذه العلاقات إلا إذا قامت باستنتاجات سليمة من المعطيات الراهنة والمستقبلية المباشرة للعالم العربي.

وإذا افترضنا أن المنظمة أعادت تعريف ذاتها باعتبارها الهيئة ذات الولاية السياسية العامة على جميع أوجه القضية الفلسطينية بما فيها قضية اللاجئين، وباعتبارها المرجعية التنظيمية للسلطة الوطنية بما يحل - ولو بقدر - إشكالية ازدواج التمثيل (منظمة - سلطة)، ونقصه في الوقت نفسه (عدم تمثيل التيار الإسلامي داخل المنظمة رغم قوته في صفوف الشعب والمجتمع بقسميه المقيم واللاجئ)، فإن العلاقة مع الشعوب العربية تختلف تبعاً لمتغير واحد أصيل وهو الاستراتيجية العامة، وحسم القضية الأساسية في هذه الاستراتيجية العامة، وهي ثقل ومدى الكفاح المسلح وسط مجمل آليات النضال، بالمقارنة بآليات التفاوض السياسي والسلمي.

وفضلاً عن ذلك فإن معطيات الساحة العربية ذاتها لا بد أن تحتل أهمية كبيرة في عملية تصحيح العلاقات التاريخية. ويجب أن يكون واضحاً للمنظمة أن الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية سيأخذ وقتاً طويلاً، وأنه سيكون محاطاً بالشكوك وإمكانية الانتكاس. وسوف تستمر النظم العربية الشمولية والبوليسية قوية للغاية ومهيمنة على الواقع السياسي في معظم البلاد العربية.

وبناءً عليه يمكن للمنظمة أن تحسم أولاً منهجها في التعامل مع العالم العربي، وتقريب هذا المنهج مما يمكن تسميته الواقعية الطموحة، بمعنى محاولة الوصول بالعلاقات مع الجماهير والحكومات العربية إلى أعلى السقوف الممكنة، في كل لحظة ومرحلة، وذلك بمؤشرات تعظيم الإسناد العربي للنضال الوطني الفلسطيني سواء كان عسكرياً أو دبلوماسياً أو بحزمة من الآليات النضالية التي تشمل الإثنين معاً.

وبوجه عام فإن الواقعية الطموحة تعنى بداية إسقاط عدد من الأوهام والأساطير التي علقت طويلاً بأذهان المنظمة أو قيادات كبرى فيها وتضافرت مع تقاليد متجذرة في الساحة السياسية الفلسطينية.

أول هذه الأوهام والأساطير أن الشعب الفلسطيني مسؤول عن تغيير الواقع السياسي الداخلي أو على المستوى العربي العام أو أنه قادر على ذلك.

انطلقت هذه الأسطورة من حقيقة مهمة، وهي أن تعبئة الشعوب العربية والقدرات العربية أمر ضروري ضرورة مطلقة، لتمكين الشعب الفلسطيني من الانتصار. وقد دفعت هذه الحقيقة قيادات وكوادر الثورة الوطنية الفلسطينية للعمل بصور معقدة

سافرة أو مستترة للتحالف مع أو ضد بعض النظم العربية أو على العمل في أوساط شعبية على غير رضا حكوماتها. كما أن قوى سياسية داخلية عديدة في مختلف البلاد العربية كانت تدفع في الاتجاه نفسه بأن سعت باستماتة للزج بالمنظمة في صراعاها ضد حكوماتها، أو على الأقل الاستعانة بقدرات وموارد المنظمة لبناء قدراتها أو خوض معاركها الخاصة. وقد انتهى ذلك كله في الحالتين بكارث كبيرة.

وبينما تعلمت الفصائل التقليدية في منظمة التحرير هذا الدرس بعد دفع ثمن باهظ، من المحتمل أن تكرر التيارات الإسلامية بعض الأخطاء المرتبطة بالنظرية نفسها أو الأوهام والأساطير نفسها.

ويمكن نظرياً أن يناقش الفلسطينيون خبراتهم في هذا المجال حتى يتجنبوا دفع ثمن إضافي باهظ في المستقبل.

ومع ذلك فإن هذه الخبرات لا تحل بالضرورة مشكلة وضع استراتيجية سليمة لإدارة العلاقة مع العالم العربي والإسلامي. فبينما يجب أن تسقط أوهام "تحرير" الشعوب العربية من حكوماتها، أو ما يقاربها من أوهام وأساطير فإنه لا يمكن في الوقت نفسه التخلي عن الأمل في تعظيم الإسناد الشعبي العربي للنضال الوطني الفلسطيني.

وبكل بساطة، يمكن أن نجد نطاقاً معقولاً لإدارة العلاقات مع الشعوب والحكومات، انطلاقاً من جملة من المبادئ الواقعية الطموحة. أول هذه المبادئ هو القاعدة الأصولية المعروفة والتي تقول بأن دفع الضرر مقدم على جلب المنفعة. فقد دفع الشعب الفلسطيني ثمناً غالياً للغاية في سياق تسديد فواتير الأوهام الثورية دون أن يحقق أي هدف مفيد أو أية مصلحة حقيقية. وبوجه عام يتعين على النضال الفلسطيني ألا يكرر هذه الأخطاء، وأن يدرك عن نفسه أضرار التأمّر على وجوده وقواعده، وأن ينأى بنفسه عن الزج في سياقات داخلية تقود إلى خسارة قطاع مهم من المجتمع أو المؤسسات الرسمية. يجب أن تؤسس العلاقة وألا تتجاوز كثيراً في الوقت الحاضر والمستقبل المنظور حدود الإحداثيات العامة للتضامن الضروري والذي توضع قواعده على مستوى النظام العربي الكلي، بغض النظر عما إذا كانت هذه الإحداثيات كافية أو غير كافية.

إن الحياد السياسي الفلسطيني في الساحة السياسية العربية الرسمية وغير الرسمية، الداخلية والعربية العامة هو شرط لازم لدرء أو دفع الضرر الواقع، والذي

يمكن أن يقع على الشعب الفلسطيني أو على منظمة التحرير. ويجب أن يصبح هذا الحياء السياسي واضحاً وغير ملتبس ومعلناً وليس مضمراً، وأن يرتبط بمبدأ إقامة العلاقات مع الشعوب والمجتمعات العربية بكل تياراتها واتجاهاتها السياسية وانتماءاتها الطبقية.

ومن المفيد للغاية أيضاً أن تنشأ العلاقات على قاعدة من المساواة والتضامن الحقيقي؛ ففي حالات كثيرة تعمدت القيادات الفلسطينية أن تصطنع لنفسها "وكلاء" في الواقع السياسي أو الثقافي أو الفكري المحلي في عدد من الدول العربية لقاء الدعم المالي. وعكست مثل هذه العلاقات امتدادات كئيبة في الحقيقة لنفس نمط الموالي-المحاسب الذي طبع العلاقات بين القيادة وبعض الكوادر في المستوى الفلسطيني. وثبت في الممارسة أن هؤلاء الوكلاء لا يفيدون في الحقيقة النضال الفلسطيني بقدر ما أفادوا أنفسهم. وثمة انطباع عام بأن المال الفلسطيني أهدر على شبكة واسعة من العلاقات التي تصنف في جانب الفساد بأكثر بكثير مما تصنف في جانب التضامن النضالي. لقد جفت هذه العلاقات في سياق الانتفاضة وما فرضته من ظروف، ولا يجب أبداً تجديد هذه النوعية من العلاقات مع الواقع السياسي والثقافي والفكري المحلي في أي بلد عربي. يجب ببساطة تأسيس العلاقات على الإسناد الفعلي للقضية الفلسطينية انطلاقاً من الواجب النضالي وليس من المنافع الشخصية أو علاقات المحاسبية أو أوهام وأساطير وأساليب الوكالات السياسية.

ثمة مبدأ ثالث أراه هاماً في وضع صيغة قابلة للحياة للعلاقات مع العالم العربي على المستويين الرسمي والشعبي في المستقبل المباشر والقريب، وهو مبدأ "من كل حسب قدرته". وبوجه عام فإن ثمة قانوناً للتطور غير المتوازن بين مختلف المجتمعات العربية، فيتطور المجتمع ويصل إلى مستوى مرتفع من الطفرات الثورية والديمقراطية، في مرحلة معينة ثم يتراجع في مرحلة أخرى بينما يخوض شعب أو مجتمع عربي آخر تجربة سياسية في الاتجاه المعاكس في المراحل نفسها، ومن ثم تظهر فجوات كبيرة بين مستويات التطور الثوري والديمقراطي بين مختلف المجتمعات والدول العربية في كل مرحلة بعينها. ومن هنا نهتم بأن يعطي كل شعب وكل مجتمع للقضية الفلسطينية بقدر ما يمكنه وبقدر ما يتفق مع مستوى تحرره الخاص. ويعنى ذلك أنه لا يجب أبداً التخلي عن العمل في أي بلد عربي، أو تعميق الصلات النضالية والسليمة مع الحركات

المدنية والسياسية المساندة للنضال الفلسطيني مع تفهم تباينها في طبيعة الظروف، ومستوى نضج النضال واستقرار الحضور السياسي والعام لمختلف القوى والحركات في مختلف البلاد العربية. ومن المرجح أن ذلك كان يعني في الماضي أن مجموع الإسناد السياسي كان متساوياً في مختلف المراحل الزمنية، محسوباً بالنسبة لمجموع المنطقة أو مجموع البلاد العربية.

ويمر العالم العربي في العامين الأخيرين بظروف بالغة الخصوصية، حيث بدأت في التفجر تناقضات الركود السياسي الطويل بما صاحبه من قهر سياسي وفوضى اجتماعية واقتصادية وسوء أداء على جميع المستويات. وفي هذا السياق فإن كل مجتمع سياسي عربي يغير من جدول أعماله بصورة محسوسة لكي يعطى أولوية كبيرة لأهدافه الداخلية. وقد وقع تطور مشابه في حالة الأرض المحتلة. وحتّم هذا بدوره أن ينتقل مركز الثقل تدريجياً في السياسة الخارجية الفلسطينية الرسمية والشعبية إلى العالم الخارجي، أكثر كثيراً من العالم العربي. ولم يعطل هذا التطور سوى التحولات العاصفة في السياسة الفلسطينية مع فوز حماس بالانتخابات التشريعية وتشكيلها لحكومة السلطة الوطنية. ومع ذلك فمن المرجح أن يستأنف هذا الاتجاه التاريخي لنقل بؤرة الاهتمام في السياسة الخارجية الفلسطينية من العالم العربي إلى المنظومة الدولية وبالذات أوروبا وأمريكا الشمالية.

ومع ذلك يجب أن تؤسس منظمة التحرير الفلسطينية سياستها العربية على ما تحقق من إنجازات فعلية في مختلف البلاد العربية خلال السنوات القليلة الماضية وتحديداً منذ الانتفاضة الثانية، وأن تطوّر هذه الإنجازات. ففي مصر ومختلف البلاد العربية وخاصة بلاد الطوق، نشأت بصورة تطوعية وإرادية بحثة منظمات كثيرة لدعم وإسناد الانتفاضة، وقامت هذه المنظمات بدور كبير في إرساء عمل شعبي حقيقي وفعال على المستويين النفسي والمدني وبدرجة أقل على المستوى السياسي. ورغم أن هذه المظاهر النضالية قد هبطت في العام الأخير بسبب الظروف الخاصة بتطور الأجندة السياسية في هذه البلاد العربية، فقد حققت ما لم تحققه عقود من العلاقات الرسمية وشبه الرسمية مع "الوكالات السياسية التقليدية"، وهو تحويل القضية الفلسطينية من حيز في الخطاب الرسمي العربي إلى واقع شعبي معاش، وإلى رغبة في الإسناد الشعبي المباشر للقضية الفلسطينية، وبالارتباط مع النضال المباشر للشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة.

ومن ناحية أخرى فإنه رغم التحويل المهم للأجندة السياسية في عدد ملحوظ من البلاد العربية نحو الداخل، فإن فوز النضال الشعبي الداخلي بقدر أكبر من الحريات الديمقراطية يمكن أن يترجم إلى إسناد أعمق وأوسع وأكثر أصالة مما تحقق في ظل هيمنة النظم العربية على الخطاب والممارسة في حقل النضال الفلسطيني. وفي مصر نجد أن صعود النضال الديمقراطي الداخلي قد أظهر عمق الارتباط مع القضية الفلسطينية، وهو ما يمكن ملامسته من خلال الشعارات المرفوعة في المظاهرات الشعبية التي تقودها الحركات الإصلاحية المصرية وعلى رأسها كفاية والحملة الشعبية من أجل التغيير (والأخيرة هي امتداد موضوعي للجنة الشعبية لمنصرة الانتفاضة). وقد يعود ذلك إلى أن القوى المناضلة من أجل الديمقراطية هي ذاتها التي شغلت طويلاً بالقضية الوطنية والقومية وبالإسناد الشعبي للنضال الفلسطيني، ومع ذلك فربما تعلمت هذه القوى مع الأجيال الشابة دروساً ثمينة تتعلق بالارتباط الموضوعي بين النضال من أجل الديمقراطية من ناحية، والنضال ضد الامبريالية وخاصة التحالف الأمريكي الإسرائيلي من ناحية أخرى. وعلى أي حال، فإن الأمر لا يتطلب أكثر من تجديد وتوسيع روح الحوار بين القوى الوطنية والديمقراطية في كل من مصر وفلسطين، لكي يتعمق الإسناد الشعبي المصري للنضال الفلسطيني. ويمكن البناء على هذا المثل أو الحالة في عموم الأرض العربية.

ثمة مبدأ رابع وهو حتمية النضال على مستوى أممي لنيل العدالة الدولية عموماً والعدالة في الحالة الفلسطينية تحديداً. لم يعد من الممكن - مهما تعلق الناس هنا بدعايات التيارات الجهادية أو الإسلامية السياسية - تجاهل هذا المستوى الأممي. بل لم يعد من الممكن شن نضال مظفر من أجل أية قضية جوهرية بما فيها وعلى رأسها القضية الفلسطينية على المستوى العربي وحده، دون بناء أو اصر العمل المشترك مع أوسع القوى الديمقراطية في العالم، دون النضال على مستوى أممي حقيقي. ويحتم هذا المبدأ أن تنشئ منظمة التحرير علاقاتها على المستوى العربي في سياق وبالتلازم مع علاقات عميقة وتحالفات واسعة على المستوى الكوكبي. وهذا ما نتناوله في القسم التالي.

ثالثاً: نحو نموذج لإدارة العلاقات الفلسطينية العربية:

ما نقترحه في هذا الحيز يلخص في الحقيقة بعض المعطيات والأفكار التي طرحناها

في الفقرات السابقة. والنموذج الذي نقترحه هنا بإيجاز يقوم على فكرة فهرسة العلاقات مع الممكنات العربية المتغيرة، وبتعبير آخر فإن على منظمة التحرير الفلسطينية أن تحاول الحصول على أقصى ما يمكنها الحصول عليه من الإسناد العربي تبعاً لظروف كل بلد وكل مرحلة. وهي تستطيع أن تعظم العائد التضامني لهذه العلاقات أو على الأقل تثبيتها عند أعلى مستوى ممكن في كل لحظة بالنظر إلى هذه العلاقات في مجموعها.

وتعنى فهرسة العلاقات مع الممكنات العربية معاني متعددة، فأولاً يجب فهرسة العلاقات على أساس ما يسمى بالسرعات المتغيرة لنمو وتطور الإسناد الشعبي والرسمي العربي للقضية الفلسطينية، فلكل بلد عربي ظروفه وربما اتجاهات تطوره الخاصة، وهو ما ينعكس على القضية الفلسطينية. ويجب في هذه الحالة أن تواكب عملية إدارة العلاقات صعود وهبوط الإسناد الشعبي والرسمي من ناحية مختلف البلاد العربية. وبوجه عام من المتوقع أن يقل إسناد النضال الفلسطيني من جانب بلاد معينة مثل ليبيا وتونس ولبنان بينما قد يزيد من بلاد أخرى مثل الإمارات والسعودية وربما اليمن ومصر. ويجب أن تتجه العلاقات إلى البلاد المرشحة للزيادة، وبصفة خاصة بلاد الخليج، التي يتعاظم وزنها الاستراتيجي في المستقبل المباشر.

وثانياً يجب فهرسة العلاقات على ضوء مفهوم السرعات المتغيرة أو المستويات المتباينة القوة. فثمة فارق كبير في مستوى التبني الفعلي للنضال الفلسطيني بين الرسمي وغير الرسمي أو الشعبي، وبينما يتوقع أن يقل الأول فالثاني مرشح للزيادة كلما تحقق مستوى أعلى من التطور الديمقراطي. ويجب أن تتجه العلاقات أكثر إلى المستوى الشعبي دون التورط في التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية أو إغضاب الحكومات. كما أن ثمة فارق كبير بين توقعات نمو الإسناد الشعبي والرسمي معاً بين مختلف الدول العربية...

ويجب ثالثاً أن تتم فهرسة العلاقات من حيث المجالات تبعاً لظروف كثيرة ومتفاوتة بين الدول العربية. وعلى سبيل المثال فإن الدعم السياسي للنضال العسكري سيقبل من جانب جميع الدول العربية تقريباً، بينما قد يزداد الدعم المالي، من حيث المبدأ، نظراً لتدفقات السيولة الكبيرة الناجمة عن الارتفاعات الكبيرة في أسعار النفط. ومن ناحية أخرى، فإن لكل بلد عربي ميزة نسبية في نوعية معينة من الدعم السياسي

والدبلوماسية، فبينما تستطيع دمشق مثلاً أن تصل فلسطين دبلوماسياً بإيران وربما بالروس، فإن مصر وحدها تستطيع أن تقدم تسهيلات مهمة في العلاقة مع إسرائيل. وتستطيع دول المغرب العربي أن تقدم خبرات في إدارة العلاقات مع أوروبا، أما دول الخليج فلا غنى عنها في إدارة العلاقات المعقدة مع الولايات المتحدة. ويجب الاستفادة من كل هذه الإمكانيات.

ثمة جانب آخر من عملية الفهرسة المطلوبة للعلاقات مع المنطقة العربية وهي نظم الارتباط بين المستويين العربي والدولي للنشاطية المدنية. وبتعبير آخر فإن المناضلين الفلسطينيين يتمتعون الآن بخبرات كبيرة في العمل مع المجتمع المدني العربي والدولي، وخاصة المنظمات المشتغلة بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويجب أن تستثمر منظمة التحرير الفلسطينية هذه الخبرات في ربط المستويين العربي والدولي، والتنسيق بينهما، كما تتوفر لدى منظمات عربية علاقات قوية مع نظيراتها الدولية، وثمة دائماً ما يمكن عمله للحصول على دعم المنظمات العربية المدنية في إدارة العلاقات مع المجتمع المدني الدولي.

ويمكن بل ويجب أن يتم توظيف الجاليات العربية والإسلامية في العالم الخارجي لصالح النضال الفلسطيني. وتبدي جاليات ومنظمات عربية وإسلامية كثيرة في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية استعداداً كبيراً للتنسيق مع المنظمات المدنية الفلسطينية، وهو ما يسمح للمنظمة بحيز كبير للتأثير.

وبوجه عام فإن ما أطره للمناقشة في هذه الورقة هو أن يتم التركيز على "تعريب" القضية الفلسطينية في سياق "عولمة" هذه القضية وليس العكس. إن تمكن النضال الفلسطيني من جعل القضية مسؤولية عامة لجميع الشعوب، يؤثر بصورة إيجابية أكبر ويعمق فعلياً من "تعريب" القضية أو كونها مسؤولية عربية عامة، وأن العكس لم يعد صحيحاً.

خاتمة:

اقترحت هذه الورقة تركيز الجهد الفلسطيني على تدويل أو عولمة النضال الفلسطيني، أي جعلها مسؤولية مشتركة لجميع الشعوب والنظم الثقافية. وتحتاج هذه العملية إلى جهد كبير في صياغة الاستراتيجيات الملائمة وحل تعقيدات كثيرة قد تواجهها. ويمكن

في الحقيقة تصحيح العلاقة مع النظام العربي ومع المجتمعات العربية عندما تقطع الحركة الوطنية ومنظمة التحرير الفلسطينية شوطاً أكبر وتحقق مستوى أعمق من عولة القضية.

غير أن هذه الأفكار تتطلب حل تعقيدات إحياء منظمة التحرير الفلسطينية ذاتها، وحل مشكلاتها وإطلاق قدراتها.